

مع احتمال رفع أسعار الفائدة على الدولار ثلاث مرات

«الشان»: توقعات بنمو الاقتصاد الكويتي بحد أدنى 2.8 في المئة خلال 2018

■ البورصة فقدت الكثير من سيولتها بسبب النزعة القوية إلى المتاجرة بالأسهم على حساب محتوى وأداء الشركة

صافي إيرادات تمويل بنحو 9.2 مليون دينار كويتي، وصولاً نحو 20.7 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 77.1 في المئة من إجمالي الإيرادات) مقارنة مع نحو 11.5 مليون دينار كويتي، (نحو 72.8 في المئة من الإجمالي)، وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 1 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، وارتفع، أيضاً، بند صافي الإلتعاب والعمولات بنحو 719 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 1.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 988 ألف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 11.5 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند الاستهلاك الذي حقق انخفاض بنحو 261 ألف دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 48.7 في المئة، بعد أن كانت نحو 73.1 في المئة، وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 8.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 3.3 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 17.7 في المئة للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 5.6 في المئة للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 542.6 مليون دينار كويتي، ونسبته 48.1 في المئة، ليصل إلى نحو 1.670 مليار دينار كويتي، مقابل 1.127 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 636.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 61.7 في المئة، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 1.033 مليار دينار كويتي، وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 395.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 47.7 في المئة وصولاً إلى نحو 1.223 مليار دينار كويتي (في المئة73.3 من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 62 في المئة، أو نحو 468.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 754.9 مليون دينار كويتي (73.1 في المئة من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82.5 في المئة مقارنة بنحو 81 في المئة، وارتفع، بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 37.4 مليون دينار كويتي، أي بنحو 37.4 في المئة، وصولاً إلى نحو 137.4 مليون دينار كويتي (في المئة8.2 من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 99.8 مليون دينار كويتي (8.9 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 65.1 في المئة، إلى نحو154.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 83.1 مليون دينار كويتي (8 في المئة من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 464.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 45 في المئة لتصل إلى نحو 1.497 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.032 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحقق ارتفاعاً بنحو 557.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نحو 59.4 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 939.1 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.6 في المئة، بعد أن كانت نحو 90.9 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 6.6 في المئة، مقارنة بنحو 1.3 في المئة، وارتفع، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 6.3 في المئة، مقارنة بنحو 1.2 في المئة، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.5 في المئة، مقارنة بنحو 0.1 في المئة. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 2.3 فلس مقارنة بنحو 0.9 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 ضعف مقارنة بنحو 1.8 ضعف.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 386 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 0.8 نقطة، ونسبته 0.2 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 23 نقطة، أي ما يعادل 6.3 في المئة عن إقفال نهاية عام 2016.



أداء البورصة الكويتية كان أكثر نشاطاً خلال الأسبوع الماضي

وتطرقها في المثل إلى المضاربة مع أي بادرة نشاط، ويعون كبير من مؤشر سعري خاطئ وخطر، لذلك لا بدوم نشاطها. وعزل السمين من الغث من الشركات، سوف يخفض كثيراً من اثر المضاربة المغامرة على الشركات الجادة، بما يعينه من خفض مخاطر التداول في سوقها، وربما زيادة سيولته، ولعل الهدف الأهم، هو احتمال تشجيع شركات عالمية كبرى أو حتى حكومية على الإدراج في سوق مسنفر. ومتطلبات الإدراج في كل سوق، ستكون مختلفة، وذلك يجعل تكلفة الإدراج في الأسواق الأدنى محتمة، كما يضمن حداً مقبولاً من التنظيم والرقابة حتى في أدنى الأسواق، ولا يحرم شركاته من سيولة التداول عند الحاجة، وتبقى الحركة بين الأسواق خيار متاح- إلى الأدنى متى ما فقدت إحدى الشركات بعض معايير انضمامها إلى السوقين الأعلى مرتبة، أو العكس، أي متى ارتلت شركة بمعاييرها إلى مستوى سوق أعلى، كما في البطولات الرياضية.

وتبقى معايير تصنيف الشركات في غاية الأهمية، ورغم اعتقادنا بالأهمية القصوى لمعاري السيولة والقيمة الرأسمالية، إلا أننا نعتقد بضرورة إضافة معيار الأداء التاريخي وسلامة وجودة أصول الشركة وقرئبتها المالية وأدائها المحتل كمعيار رئيسي ثالث، والأخير يحتاج إلى قدرات فنية عالية لدى فريق

البورصة لإصدار أحكامه، ولأزال الوقت مبكراً لتحديد وزن كل معيار، فتقدير الأوزان يعتمد على الفرز المبني للشركات، إذ لا بد وأن يكون في كل سوق عدد مناسب من الشركات في بداياته على الأقل، وإن كنا نعتقد أن معيار السيولة سيكون الأعلى وزناً، وسيولة البورصة الكويتية مدنية بشكل استثنائي، فرغم نشاط البورصة في عام 2017، قل نصيب الشركة للدرجة من تلك السيولة حتى 15/ 12/ 2017 و117.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 172 مليون دولار أمريكي للشركة في آب/يولي، و242.6 مليون دولار أمريكي للشركة في قطر، و478.2 مليون دولار أمريكي للشركة في دبي، و1.18 مليار دولار أمريكي للشركة في السعودية، ذلك يعني أن هناك هامشاً واسعاً لتحسن سيولة الشركة للدرجة في الكويت مع أي تطوير داخلي للبورصة، ومع أي تحسن للوضائع العامة.

وتبقى عملية إدارة الوقت وترتيب أولوياته عملية تحتاج إلى خارطة طريق معينة، فنحن لا نعرف ما إذا كانت الإصلاحات المطروحة سابقة أو لاحقة لإنهاء عملية التغير في ملكية شركة البورصة، ولا نعرف ما إذا كان تقديم المنتجات الأخرى سابق أو لاحق لتقسيم الأسواق، ومثلها تقديم وتشجيع ولوج صانع السوق، وربما تكون كلها مرتبطة سلفاً، وحتى وإن كانت، لا بد من إستعراضها وتلقي ردود فعل عليها ملماً فعلت هيئة أسواق المال مع لوائحها.

نتائج بنك وربة – 30 سبتمبر 2017

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب–، بلغ نحو 4.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 877 ألف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو مطلق في أرباحه بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، ويعود الفضل في النمو إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 9.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.2 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 11.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 26.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 15.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها بند

ورغم أن بورصة الكويت حققت بسيولة عالية فيما مضى من عام 2017 –حتى 15/ 12/ 2017– ببلوغ سيولتها نحو 5.6 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.9 مليار دينار كويتي لكامل عام 2016، إلا أنها مدنية جداً مقارنة بسيولتها ما قبل الأزمة، ففي عام 2007، أي عام كامل قبل أزمة العالم المالية، بلغت سيولة البورصة نحو 37 مليار دينار كويتي لعدد 196 شركة مدرجة بمعدل سيولة للشركة الواحدة بحدود 189 مليون دينار كويتي كما ذكرنا، بينما معدل سيولة الشركة الواحدة في 2017 بحدود 36 مليون دينار كويتي، يضاعف من لتبعات الانخفاض الحاد في السيولة، انحراف توزيعها بين الشركات، فكما ذكرنا مراراً، حقني 5 في المئة من الشركات المدرجة بنحو 95 في المئة من السيولة حتى 15 ديسمبر 2017، و10 شركات ضمنها حظيت بنحو 50 في المئة من سيولة البورصة، بينما لم يحظ نحو 50 في المئة من الشركات المدرجة سوى على 5 في المئة من تلك السيولة.

ما نريد التأكيد عليه في هذه المرحلة، هو التذكير ببعض الأساسيات أثناء عملية التخصص، أحدها، ضرورة احترام المضي في عملية التخصص بإسرع وقت ممكن، وإحترام الوعد هو رصيد صدقية الشركة الوليدة، فشعار بورصة لندن مثلاً «كلمتي ميتاقى»، والوعد بإتمام عملية التخصص تأخر، ثانيها، هو احترام قواعد ومتطلبات أي استثمار عند التحضير لعملية التخصص، أي ضبط التكاليف والتخطيط سلفاً لبناء بنود الإيرادات عند مستويات سيولة ليست عالية، فالاستمرار، والمدير، يحتاجان إلى وعد بتحقيق عائد مناسب من أجل الإقبال على المساهمة، ثم دعم الشركة الوليدة، وثالثها، الحرص على أن يكون في الشركة مساهم مؤثر بحصة كبيرة –20 في المئة إلى 30 في المئة مثلاً– يحرص على حماية ملكيته، سواء كان مالك مهم أو شريك إستراتيجي يتولى مهمة إدارة الشركة وإحترام هدف إنشائها بالتوفيق ما بين ربحيتها ومتطلبات أهداف الاقتصاد الكلي. وبعض ما يطرح الآن مغاير، وقد لا يكون صحيح، وهو تفتيت تلك الملكية، فإلى جانب الـ50 في المئة للاكتتاب العام، هناك حصص 6 في المئة–24 في المئة لمؤسسات عامة جرت العادة أن تأخذ دور الشريك الصامت أو السلمي، سواء تملكت الحد الأدنى أو الأقصى، ثم حصص صغيرة في المئة لمؤسسات عامة جرت العادة أن تأخذ دور الشريك الصامت لشركات مدرجة، ومشغل هناك احتمال ألا يملك سوى 0.5 في المئة، ونعتقد خطأ مثل هذه التركيبة للملكيات.

ونحن لا نجزم بصواب رأينا، ولكن، هناك الكثير من التجارب لكيانات فشلت لغياب الإهتمام نتيجة هامشية المصلحة، خصوصاً وعمل البورصة الجديدة يبدأ في زمن فيه إنحسار كبير للسيولة يتأثرين من متغيرات كلية يصعب تغيير مسارها على المدى القريب إلى المتوسط، وتكتسب قوة الربط بين الملكية والإدارة أهمية أكبر، لأن البورصة مقبلة على تغيير جوهرى في تركيبة أسواقها إضافة إلى تنوع منتجاتها وتشجيع صناع سوق لدعم عملها، ذلك كله سيواجه مصاب إن كانت بدايتها ضعيفة.

بورصة الكويت – إعادة البناء

نعتقد بصحة التوجهات المعلنة لدى البورصة بالتعامل مع واقع أقرّته متغيرات لا سلطة ولا تأثير لها على معظمها، والإجراء الصحيح هو التركيز على تغيير ما هو في حدود سلطتها، وهو ما تم الإعلان عنه مراراً، ولعل أهمها هو إعادة غريبة 157 شركة مدرجة في سوق واحد حالياً، بتوزيعها على 3 أسواق، سوق أولى أو سوق الثانية، وسوق رئيسي، ثم سوق مزايدات، وستبقى معايير التقسيم مثل سيولة الشركة وقيمتها السوقية ووزن كلا منهما، مثار جدل وتعديل، وهو أمر صحي.

التوجه صحيح، لأن بورصة الكويت فقدت الكثير من سيولتها بسبب النزعة القوية إلى المتاجرة بالأسهم على حساب محتوى وأداء الشركة، ذلك تسبب ويتسبب حالياً في انحراف سيولة السوق

■ بورصة الكويت مقبلة على حقبة من تطورات جوهرية تشمل ملكيتها وتعديل جوهر ي على تركيبة أسواقها

أوضح تقرير «الشان» الاقتصادي الأسبوعي «أنه وللمرة الثانية خلال العام الجاري، يخالف بنك الكويت المركزي حركة سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي التي رفعها الفيدرالي الأمريكي ربيع نقطة مئوية يوم 14 ديسمبر 2017، وكما ذكرنا في فقرة من تقرير سابق في يونيو الفائت، بأن مخالفة حركة سعر الفائدة بين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي ليست سابقة تحدث لأول مرة، ففي تاريخ تلك العلاقة بين السعريين منذ بداية الألفية الحالية، خالفت حركة الفائدة على الدينار الكويتي حركتها على الدولار الأمريكي، 11 مرة في حالة الزيادة، و11 مرة في حالة الخفض، من أصل 48 تغيير على فائدة الدولار الأمريكي، كما تحرك بنك الكويت المركزي منفرداً مرة واحدة في حالة الزيادة و5 حالات خفض.

وتستعمل البنوك المركزية حركة سعر الفائدة كأداة فعالة تبعاً لتقديرها لإحتمالات أداء الاقتصاد الكلي، فعندما يضعف أداء الاقتصاد، أي في أحوال الركود أو النمو الهش، تتوسع السياسات النقدية بخفض سعر الفائدة، وعندما يندثر أداء الاقتصاد بإنعكاش، تشدّيقه السياسات النقدية الإنكماشية حتى لا يدخل الاقتصاد حقبة تضخم تضعف تنافسيته. وفي قرار الفيدرالي الأخير، بداية قلق حول التضخم، رغم مستواه الحالي الضعيف البالغ 1.6 في المئة، أي أدنى من مستوى 2 في المئة المستهدف، ولكن المعالة باتت شبه كاملة عند مستوى 4.1 في المئة، والنمو قد يبلغ 3 في المئة سنوياً، ومؤشرات أسواق الأسهم تكاد لتضاعف عن مستوياتها في نهاية عام 2008.

العكس صحيح في الكويت، قائلمو المتوقع كان وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل الفائت بالسالب 0.1– في المئة، وبعد أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو الفائت، أصبحت تقديرات النمو في تقرير أكتوبر للصندوق بالسالب 2.1– في المئة، وهو تطور سلبي كبير، ولا

يمثل التضخم قلق كبير في الكويت، لأن المتوقع له خلال عام 2017 و2018 هو 2.5 في المئة و2.7 في المئة على التوالي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، وغالبية تضخم مستورد، وقلق بنك الكويت المركزي مختلف، ومصدره هو أن تقلص الفجوة بين سعري الفائدة لصالح الدولار الأمريكي، قد تدفع بالودعين إلى التحول إلى الدولار الأمريكي، وهو تحول يدفعه عنف الأحداث الجيوسياسية في الإقليم.

ويحاول بنك الكويت المركزي أن يعوض تبعات قراره بتثبيت سعر الخصم، بزيادة تكلفة سياسته البديلة على موارد المالية، فهو يرفع سعر الرييو –خصم الأوراق التجارية– لكي يعوض البنوك عند حاجتهم إلى الأموال، ويدفع لهم فارق ربع النقطة المئوية، مقابل إتاحة الفرصة لهم لرفع الفائدة على وداع الدينار الكويتي. ومع تطورات النمو السالب منذ قرار يونيو الفائت بتثبيت سعر الفائدة خلافاً للفائدة على الدولار الأمريكي، يبدو أنه اتخذ قراراً صحيحاً حينها، وإزداد القلق على النمو بعدما بما يبرر قراره الحالي بالاستمرار في تثبيت سعر الخصم على الدينار الكويتي عند مستوى 2.75 في المئة. وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الكويتي سوف ينمو موجباً بتوقعات تراوح ما بين 2.7 في المئة في أداها و4.1 في المئة في أعلاها للعام القادم 2018، كما تشير التوقعات إلى احتمال رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في عام 2018 ثلاث مرات، بربع النقطة المئوية في كل مرة. ورغم أن هامش الحرية للسياسة النقدية حينها سوف يضيق، إلا أنه بحسب للبنك المركزي الكويتي أنه مؤسسة مهينة قادرة على الإفادة من ما لديها من معلومات لاتخاذ القرار الصحيح، ونميل إلى الاعتقاد بأن رفع سعر الفائدة –الخصم– على الدينار الكويتي سيبدأ العام القادم.

بورصة الكويت – مشروع التخصص

يبدو أن بورصة الكويت مقبلة على حقبة من تطورات جوهرية، تشمل ملكيتها، فهي بصدد التحول إلى شركة قطاع خاص، وبصدد تعديل جوهرى على تركيبة أسواقها، وهو تغيير مستحق منذ زمن لإختلاف دور البورصة بين ما قبل وبعد أزمة العالم المالية، ولاحقاً أثر إنحسار رواج سوق النفط. فأثر للتغيرات الكلية على سيولتها والهدف من الإدراج فيها، إختلفاً جوهرياً، فسيولة بورصة الكويت في عام 2007، بلغت نحو 36.96 مليار دينار كويتي، وعدد الشركات المدرجة حينها بلغ 196 شركة، أي بمعدل نصيب من السيولة لكل شركة مدرجة فيها بحدود 188.6 مليون دينار كويتي، أو نحو 620 مليون دولار أمريكي، وكانت معظم الشركات سائلة، وإحتياج الأمر إلى بضع سنوات بعد الأزمة إستمر معه نهج الإدراج من أجل الإدراج لتحقيق منافع مالية من تداول الأسهم فقط، وبسببه بلغ عدد الشركات المدرجة اقضاء في أبريل 2011 عند 217 شركة، ولكن، شح السيولة أدى إلى تحول الإدراج من قيمة، إلى عبء على الشركات غير السائلة، وبدأت مرحلة الإنسحابات، وأصبح العدد حالياً 157 شركة.

رقم	الرمز	الاسم	2017.09.30	2017.09.30	2017.09.30
1	000001	البنك الكويتي	12.8	12.8	12.8
2	000002	البنك العربي الكويتي	1.9	1.9	1.9
3	000003	البنك التجاري الكويتي	1.9	1.9	1.9
4	000004	البنك الإسلامي الكويتي	1.9	1.9	1.9
5	000005	البنك الأهلي الكويتي	1.9	1.9	1.9
6	000006	البنك الزراعي الكويتي	1.9	1.9	1.9
7	000007	البنك العقاري الكويتي	1.9	1.9	1.9
8	000008	البنك الصناعي الكويتي	1.9	1.9	1.9
9	000009	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
10	000010	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
11	000011	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
12	000012	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
13	000013	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
14	000014	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
15	000015	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
16	000016	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
17	000017	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
18	000018	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
19	000019	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
20	000020	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
21	000021	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
22	000022	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
23	000023	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
24	000024	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
25	000025	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
26	000026	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
27	000027	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
28	000028	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
29	000029	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9
30	000030	البنك التجاري الدولي الكويتي	1.9	1.9	1.9

التغيرات التي طرأت على أداء ومؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

الرمز	2017.09.30	2016.09.30	التغير	%
مجموع الموجودات	1,669,337	1,032,782	636,725	61.7%
مجموع المطلوبات	1,496,619	939,093	557,526	59.4%
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	96,555	93,689	2,866	3.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	26,800	15,741	11,059	70.3%
مجموع المصروفات التشغيلية	13,053	11,509	1,544	13.4%
النتائج	8,800	3,334	5,466	163.9%
الضرائب	193	21	174	828.6%
صافي الربح	4,752	877	3,875	441.8%
المؤشرات				
معدل عائد على معدل الموجودات	0.5%	0.1%		
معدل عائد على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	0.6%	0.3%		
معدل عائد على معدل رأى شمل	0.3%	0.2%		
ربحية السهم الواحد (ق/س)	2.3	0.9	1.4	161.4%
إقفال سعر السهم (ق/س)	250	166	84	50.6%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	81.3	141.3		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.6	1.8		

المؤشرات المالية المنتهية بـ 30 سبتمبر 2017 لبنك وربة